

المبحث الرابع

فى عقد الربا

أقول : اختلف الفقهاء فى عقد الربا : هل يعتبر باطلاً فيُلغى من أصله أو يعتبر فاسداً ، فيلغى الوصف الذى أدخل بالبيع من الزيادة أو التأجيل أو فائدة القرض ؟

• خلاف بين الفقهاء :

منشأ الخلاف : إن منشأ الخلاف بين الفقهاء يرجع إلى اختلافهم فى معنى الفساد هل يرادف البطلان أو لا يرادفه ؟

فإذا نهى الشارع عن شيء مثلاً - كالنهى عن الربا - فإن هذا النهى هل يقتضى فساد - أى بطلانه ؟ - أو يقتضى فساد لا بطلانه ؟

فذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الفساد والبطلان بمعنى واحد ، إذ لا فرق بينهما فى الاعتبار وإن كان الفرق بينهما فى اللفظ فقط .

وقال الحنفية : إن هناك فرقاً بين الباطل والفساد . .

فالباطل : ما لم يُشرع بأصله ولا بوصفه وذلك كبيع الميتة والخمر والخنزير .

ولفساد : ما شُرِع بأصله دون وصفه إن وجدت فيه أركان العقد وتحقق معناه ولكن اقترن بوصف منهى عنه شرعاً يخرج العقد عن سلامته ، ومن ذلك عقد الربا فهو بيع ولكن اشتراط الزيادة أو التأجيل فى الربوى جعله فاسداً لا باطلاً لأنه شُرِع بأصله وهو البيع دون وصفه وهو التأجيل ، وقد بين هذا الإلتقانى من الحنفية عند قول المصنف :

« وإذا عدم الوصفان - الجنس والمعنى المضموم إليه - حل التفاضل والنسأ » .

فقال : لأن الأصل في البيع الحل لقوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ (١) وإنما الحرمة بعارض علة الربا وهى القدر والجنس ، فإذا انعدمت علة الحرمة كان حلالا بالحل الأصلى (٢) .



● ثمرة الخلاف :

تظهر ثمرة الخلاف فى عقد الربا - إذا كان المبيع قائماً - أنه يصح العقد ويلغى الشرط الفاسد وهو الزيادة فى الفضل أو التأجيل فى النسأ ، وهذا هو مذهب الحنفية المبنى عندهم على أن عقد الربا عقد فاسد - لا باطل - فيصححون العقد ويلغون الشرط الفاسد .

أما مذهب الأئمة الثلاثة فإن عقد الربا عندهم باطل ويرد المبيع . وقد استدل الجمهور على إلغاء العقد لكونه باطلاً بما ورد فى السنة ، قال صاحب المقدمات (٣) : وأما من باع بيعاً أربى فيه غير مستحل للربا فعليه العقوبة الموجبة إن لم يُعذر بجهل ويفسخ البيع ما كان قائماً فى قول مالك وجميع أصحابه

ثم قال : والحجة فى ذلك : « أن رسول الله ﷺ أمر السعدين أن يبيعا آتية من المغنم من ذهب أو فضة فباعا كل ثلاثة بأربعة عيناً - أو كل أربعة بثلاثة عيناً - فقال لهما رسول الله : « أريتما فرداً » (٤) .



● وجه الدلالة فيه :

إن هذا بيع وقع فيه ربا لأن فيه بيع الربوى بجنسه والجهل بالتماثل كتحقق التفاضل وموضع الاستدلال أن هذا العقد الذى وقع فيه الربا قد ألغى بقول الرسول ﷺ للسعدين ورد المبيع .

(١) البقرة : ٢٧٥ (٢) حاشية الاتقانى على تبين الحقائق : ٢ / ٨٧

(٣) المقدمات ، لابن رشد : ٩ / ٢

(٤) رواه مالك ، راجع تيسير الوصول : ١ / ٦٦

ومما يؤكد هذا الحديث حديثا فضالة وأبي المنهال . فعن فضالة قال :
 « اشتريت قلادة يوم خيبر بثني عشر دينارا فيها ذهب وخرخر ففصلتها فوجدت
 فيها أكثر من ثني عشر دينارا . فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : « لا يباع حتى
 يفصل » (١) .

وفى لفظ : أن النبي ﷺ أتى بقلادة فيها ذهب وخرخر ابتاعها رجل بتسعة
 دنائير - أو سبعة دنائير - فقال النبي ﷺ : « لا حتى تُميز بينه وبينه » ،
 فقال : إنما أردت الحجارة ، فقال النبي ﷺ : « لا حتى تُميز بينهما » . . قال
 فردّه حتى ميز بينهما » (٢) .

وأما حديث أبي المنهال فهو : « عن أبي المنهال أن زيد بن أرقم
 والبراء ابن عازب كانا شريكين فاشترى فضة بنقد ونسيئة فبلغ النبي ﷺ
 فأمرهم أن ما كان بنقد فأجيزوه وما كان بنسيئة فردّوه » (٣) .

وفى لفظ البخاري : « ما كان يدا بيد فخلوه وما كان نسيئة فردّوه » (٤) .

وجه الدلالة من حديث فضالة :

أن فضالة رد البيع الذي وقع فيه الربا .

وأما حديث أبي المنهال فإن الرسول ﷺ أمر زيد بن أرقم والبراء بن عازب
 برد المبيع الذي وقع فيه الربا وقال لهما : « وما كان نسيئة فردّوه » .

فهذان الحديثان وما قبلهما فيهما دلالة واضحة على أن عقد الربا يجب
 فسخه ، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم لزيد والبراء : « فردّوه » ، وانرد
 دليل على بطلان العقد ، وبهذا تكون الأحاديث حجة على الحنفية في بطلان
 عقد الربا ، وهم يقولون بتصحيح لعقد وإلغاء شرط الفساد . وكيف
 يجيبون عن هذه الأحاديث وهي أحاديث صحيحة ؟

(١) رواه مسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه ، رجع تيل الأوطار : ٢٢٢/٥

(٢) رواه أبو داود ، وانظر المراجع السابقة .

(٣) . (٤) رواه أحمد والبخاري بمعناه ، لشوكانى : ٢٩٨ / ٥

لهذا كان قول الجمهور هو المرجح من حيث النظر والاستدلال ، ولذا يقول صاحب مسلم الثبوت : لم يزل علماء الأمصار في الأعصار يستدلون على الفساد بالنهي مطلقاً وفسرّوا الإطلاق بقولهم : سواء أكان في العبادات أو المعاملات ، وسواء أكان لأصله أو بوصفه (١) .

* * *

(١) راجع مسلم الثبوت ، ص ٢٢٦